

†.XHAET IHC.40EΘ

.ΘQH.C.I

.ΘZZEC I ECCEU.O



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس المستشارين

## النشرة الداخلية



الثلاثاء 26 أكتوبر 2021

العدد 631



## في هذا العدد

- 02..... اجتماعات وقرارات المكتب
- 03..... الجلسات العمومية
- 05..... أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية

■ بلاغ لمكتب مجلس المستشارين

الاثنين 25 أكتوبر 2021



عقد مكتب مجلس المستشارين يومه الإثنين 25 أكتوبر 2021 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة، خصص للتداول في جدول أعمال المجلس برسم الأسبوع الجاري.

في مستهل هذا الاجتماع، توقف السيد رئيس المجلس والسادة أعضاء المكتب عند الترتيبات المرتبطة بالجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان المزمع تنظيمها يومه الإثنين 25 أكتوبر 2021 على الساعة السادسة مساءً، لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2022 من طرف السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية.

وعلى مستوى الأسئلة الشفهية، وافق مكتب المجلس على جدول أعمال جلسة الأسئلة ليوم الثلاثاء 26 أكتوبر 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال، والتي ستخصص لمساءلة السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات حول الموسم الفلاحي الجديد .

وعلى مستوى الشراكات، وافق مكتب المجلس على جدول أعمال الدورة التكوينية لفائدة الأعضاء والأطر في مجال تقييم السياسات العمومية، المزمع تنظيمها يومي 27 و28 أكتوبر الجاري بشراكة مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

على صعيد آخر، وتفاعلا مع التدابير الاحترازية والوقائية المتخذة من طرف السلطات العمومية للحد من تفشي وباء كورونا المستجد "كوفيد 19"، والتي تم على أساسها اعتماد جواز التلقيح كوثيقة ضرورية لولوج المرافق العمومية والخاصة ابتداء من يوم الخميس 21 أكتوبر 2021، فقد اتخذ مكتب المجلس قرارا بإقرار إلزامية التوفر على جواز التلقيح من أجل ولوج مقر المجلس ومختلف الفضاءات الإدارية التابعة له، سواء تعلق الأمر بأعضاء المجلس أو موظفيه أو الوافدين عليه من الخارج.



■ **جلسة عمومية مشتركة لتقديم مشروع قانون المالية  
للسنة المالية 2022،**



طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور عقد البرلمان بمجلسيه جلسة عمومية مشتركة يوم الاثنين 25 أكتوبر 2021 برئاسة رئيس مجلس النواب السيد رشيد الطالببي العلمي والسيد النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين، خصصت لتقديم الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022، من طرف السيدة نادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية.

وخلال عرض لها بالمناسبة قالت وزيرة الاقتصاد والمالية إن مشروع قانون المالية لسنة 2022 يتوخى تحقيق الانتقال من سياسات قطاعية غير منسجمة وغير متكاملة، إلى سياسات توطئها رؤية استراتيجية ونظرة عامة بأولويات وطنية واضحة.

وأضافت أن المشروع يرمي أيضا إلى التجاوب مع الانتظارات الأساسية للمواطنين على مستوى الصحة والتعليم والشغل واستعادة دينامية الاستثمار الخاص، وكذا مواكبة المقولة الوطنية لاسترجاع عافيتها وتشجيعها على إحداث فرص الشغل، ومواصلة دعم الاستثمارات العمومية.

وأكدت الوزيرة أن الحكومة عازمة على تحقيق الأهداف التي حددها مشروع قانون المالية من خلال تسخير كل الوسائل والإمكانيات في إطار التعاون والتفاعل والحوار مع المؤسسة التشريعية وكل الفاعلين، معتبرة أن اللحظة الوطنية الفارقة التي يعيشها المغرب "تؤشر في شموليتها إلى اكتمال شروط انتقال تاريخي على كافة المستويات: المؤسساتية، المالية، الاقتصادية، الاجتماعية، والجيوستراتيجية".

وأبرزت في هذا السياق أن المملكة راكمت خلال 22 سنة، بقيادة ملكية حكيمة ونيرة، إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية ومالية ينبغي استثمارها وتثمينها لبناء المستقبل، مشيرة، من جهة أخرى، إلى أن جائحة كوفيد 19 ساهمت في الكشف عن مواطن القوة والضعف في النسيج الوطني على كافة المستويات، وأظهرت بجلاء حجم الاقتصاد غير المهيكل وأوجه القصور في القطاعات الاجتماعية وضعف شبكات الأمان، "وهو ما يتطلب استخلاص الدروس والتعبئة من أجل تنزيل الإصلاحات التي أطلقها جلالة الملك وعلى رأسها تعميم الحماية الاجتماعية".

وشددت السيدة فتاح العلوي على أن التحديات التي يواجهها المغرب على المستوى الخارجي، تتطلب تهمين التراكمات التي حققها، وخاصة التقدير الواسع الذي يحظى به مقترح الحكم الذاتي بالصحراء المغربية، والاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على كافة ترابه، وارتفاع وتيرة التمثيل الدبلوماسي الأجنبي بأقاليمنا الجنوبية، وكذلك العمل على استثمار الإشارات القوية التي أبان عنها الإقبال الكبير لأبناء الأقاليم الجنوبية في الانتخابات الأخيرة "من أجل تعزيز الجبهة الداخلية واستغلال كل أشكال الدبلوماسية الرسمية والموازية في الدفاع عن القضية الوطنية الأولى ومصالح المملكة في كل المحافل القارية والدولية".

وسجلت أن كل العناصر المتشعبة والمتداخلة، سألقة الذكر، تؤشر إلى اكتمال شروط انتقال تاريخي إلى مرحلة جديدة لتسريع الإقلاع الاقتصادي، وتوطيد المشروع المجتمعي الذي يصبو جلاله الملك محمد السادس لتحقيقه، مؤكدة أن ما يجعل معالم هذا الانتقال تبدو أكثر وضوحا، هو إعطاء جلاله الملك الانطلاقة الفعلية لبناء نموذج تنموي جديد يؤسس لمرحلة جديدة ولتصور جديد للتنمية يبنني على الفعل الميداني المباشر الذي يعزز حماية الفئات الهشة، ويقوي من قدرات المواطنين بجميع فئاتهم من أجل المساهمة والاستفادة المتوازنة من دينامية التنمية.

وفي هذا الإطار، اعتبرت وزيرة الاقتصاد والمالية أن "الميثاق الوطني من أجل التنمية" يعد آلية أساسية لتكريس هذا النموذج، باعتباره مرجعية مشتركة لجميع الفاعلين، معتبرة أن تنفيذ هذا النموذج، "هو مسؤولية وطنية تتطلب مشاركة كل الطاقات والكفاءات، وتستلزم تعبئة شاملة وتملكا جماعيا للتحديات والرهانات الحالية والمستقبلية، قصد الانتقال إلى مرحلة جديدة في مسار تنمية البلاد".

وقالت إن الحكومة عبات كل طاقاتها لإدخال ما يلزم من تعديلات على مشروع قانون المالية، بما يمكن من الاستجابة للأولويات الاستراتيجية التي حددها جلاله الملك في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، والشروع الفوري في تنزيل البرنامج الحكومي، موضحة أنه تم تحديد أربع أولويات تتمثل في "توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني" و "تعزيز آليات الادماج والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية" و "تقوية الرأسمال البشري" و "إصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الحكامة".

كما أكدت السيدة فتاح العلوي عزم الحكومة على جعل مشروع قانون المالية لسنة 2022 منطلقا لتنزيل برنامجها، مبرزة أن ثمة "فرصة تاريخية للتغيير، وترجمة كل الأوراش المتضمنة في البرنامج الحكومي إلى سياسات منسجمة، بأهداف واضحة ورؤية شمولية للأولويات التنموية لبلادنا".

وخلصت إلى أن هذا الطموح لن يتأتى إلا بالتعبئة الشاملة والانخراط الجماعي، حكومة وبرلمانا وقطاعا خاصا وكل القوى الحية، "لجعل المغرب قوة رائدة بفضل قدرات مواطنيه وفي خدمة رفاههم".

المصدر: ومع

### ■ رئيس مجلس المستشارين يجري مباحثات مع سفير المملكة

#### العربية السعودية بالرباط.



أكد سفير المملكة العربية السعودية بالمغرب، السيد عبد الله بن سعد بن محمد الغريزي، يوم أمس الإثنين 25 أكتوبر 2021، متانة العلاقات التي تجمع بين المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية، والتي تستمد قوتها من الروابط الأخوية الوثيقة بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وبين الشعبين الشقيقين المغربي والسعودي.

ونوه السيد الغريزي، خلال المباحثات التي أجراها مع رئيس مجلس المستشارين، السيد النعم ميارة، بمستوى التعاون القائم بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والأمنية والثقافية، وبالسعي المشترك للارتقاء به أكثر بحكم توفر إمكانات ومؤهلات وفرص كبيرة للتعاون والاستثمار المشترك وتقوية التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين.

كما أشاد السفير السعودي بالمقاربة الناجعة التي تبناها المغرب بتوجيهات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وبإشراف مباشر من جلالتهم، في تدبير جائحة كورونا، والتي جعلت منه نموذجا يحتذى به.

من جهة أخرى هنأ السفير السعودي السيد النعم ميارة على انتخابه رئيسا جديدا لمجلس المستشارين، متمنيا له كامل التوفيق في مهامه النبيلة، كما نوه في هذا الصدد بالأجواء الإيجابية التي مرت فيها الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة التي عرفها المغرب وطنيا وجهويا ومحليا.

كما أجرى الطرفان بهذه المناسبة مباحثات تم خلالها التأكيد على عمق وجودة العلاقات الثنائية بين المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية في مختلف المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية بفضل ما تحظى به من عناية خاصة ورعاية سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود.

وفي هذا الصدد، عبر السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين، عن الشكر للمملكة العربية السعودية على دعمها الثابت لموقف المغرب في استكمال وحدته الترابية ودعمها لمبادرة الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، والتي ما فتئت تعبر عن ذلك في كل المناسبات، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، لاسيما خلال الاجتماع الأخير للجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تم التأكيد فيها كذلك على تكريس المغرب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالصحراء المغربية في إطار النموذج التنموي الجديد والإنجازات الجوهرية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وجدد رئيس مجلس المستشارين التعبير عن التضامن التام للمملكة المغربية ووقوفها الدائم مع المملكة العربية السعودية الشقيقة في الدفاع عن استقرارها ووحدتها وأراضيها وأمن وسلامة مواطنيها والمقيمين فيها.

وأكد على أهمية بحث الوسائل التي من شأنها تطوير التعاون الاقتصادي ودعم الاستثمارات وتحقيق التنمية، داعيا إلى تسهيل التقارب بين رجال الأعمال بالمملكتين، والدور الذي يمكن أن يلعبه مجلس المستشارين بفضل تركيبته التي تضم المكونات الاقتصادية والمهنية والنقابية.



## الإشراف

---

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212) 537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma